متزامنة البطالة في الاقتصاد العراقي بين التحديات والمعالجات

دراسة تحليلية للمدة من 2003- 2018

Unemployment Syndrome in the Iraqi Economy Between Challenges and Remedies / An Analytical Study for the Period From 2003 - 2018

م. د. احمد عبد الرزاق عبد الرضا البكري

الجامعة التقنية الوسطى / المعهد التقني / كوت

Dr. Ahmed Abdulrazaq AbdulRudha Albakri
Email: ahmed.albakri@mtu.edu.iq

تاريخ استلام البحث 3 / 11 /2019 تاريخ قبول النشر 13/ 1/2020 تاريخ النشر 30/ 6/2020

المستخلص:

من خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهها وسبل معالجتها ، من اجل ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية و استخدام جداول واشكال بيانية و تحليلها و بالتالي الوصول الى مجموعة من النتائج والتوصيات ، على الرغم من الامكانات و الموارد الاقتصادية والبشرية الهائلة التي يملكها العراق الا انه لازال يقع ضمن تصنيف البلدان النامية بسبب الاختلالات الهيكلية في قطاعاته الاقتصادية وسوء ادارتها ، تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، لما لها من اثار سلبية على المجتمع ككل ، وان الحلول التي من شأنها التقليل من هذه الظاهرة الخطيرة تكمن في دعم القطاع الخاص و الصناعات الناشئة عبر مشاريع تستقطب الشباب و تسهم في تشغيلهم و بشكل علمي من خلال التركيز على المشاريع الهادفة ، وان مثل هكذا اجراءات تكون كفيلة بالتقليل من هذه الظاهرة الخطيرة في الاجل القصير و القضاء عليها في الاجل الطويل ، ان معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي هي عباره عن معادله تشترك فيها جميع الاطراف القطاع الخاص المواطن .

الكلمات المفتاحية : *البطالة ، الفقر ، الاقتصاد .*

Abstract :

Through this research, we tried to shed light on the phenomenon of unemployment in the Iraqi economy and the challenges it faces And the methods of processed, for this reason the research was divided into three main topics and the use of tables and graphs and their analysis and thus access to a set of results and recommendations. despite the capabilities and the vast economic and human resources that Iraq possesses, but it still falls into the classification of developing countries due to Structural imbalances in its economic sectors and mismanagement

The unemployment problem is one of the most serious problems that the Iraqi economy suffers from, because it has negative effects on society as a whole, and solutions that reduce this dangerous phenomenon by supporting the private sector and emerging industries through projects that attract young people and contribute to their employment and scientifically By focusing on targeted projects, and such measures are enough to reduce this dangerous phenomenon in the short term and eliminate it in the long term, and Addressing the phenomenon of unemployment in the Iraqi economy is an expression shared by all parties ,the government, the private sector, and the citizen

Keywords *: Unemployment , poverty , economy*

المقدمة :

تعاني معظم بلدان العالم سواء كانت نامية ام متقدمة من تزايد ظاهرة البطالة التي نشهد اثارها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، كون هذه الظاهرة متلازمة ومولدة للفقر والتدهور الاقتصادي، فضلاً عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، اذ شغلت مشكلة البطالة العديد من المفكرين الاقتصاديين والمتخصصين ليس فقط بالشأن الاقتصادي وانما تعدى ذلك الى جوانب اخرى تم ذكرها اعلاه، ونتيجة لذلك كان دور المؤسسات الدولية جلياً من خلال التأكيد على أهمية تخفيض معدلات هذا المؤشر من خلال وصفات وضعت للمعالجة او تخفيف حدتها، ان اختلاف المعالجات التي تقدمها المؤسسات الدولية بالرغم من تنوع اداوتها وسياساتها لكنها تستهدف تدنية المؤشر المذكور والمحافظة على التوازنات الاقتصادية و تماشياً مع موجة العولمة والاندماج الاقتصادي العالمي خاصه في نهاية القرن الماضي و انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان له الاثر في التحول من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق و اعاده الهيكلة و تبني سياسات و افكار من شانها ان تحدث تغييرات جذريه للاقتصادات المستهدفة في النهج و المفهوم و الاطار و وآليات التطبيق وان كان الهدف لا يتطابق مع تطلعات الشعوب، الا ان التحولات سالفة الذكر لابد ان تحتوي في طياتها على العديد من المشكلات خصوصاً ان مشكله التشغيل قد تزداد صعوبة في ظل التوقعات الحديثة كون ذلك يحتاج الى مهاره العمل، هذا من جانب ومن الجانب الاخر لا يخفى على الجميع ان الاقتصاد العراقي كان ولايزال يعاني من جملة المشكلات والتي من بينها هذه المشكلة المركبة لذا حاولت الدراسة التعرض الى بعض اليات توليد المشكلة المدروسة وتحليلها في بلدنا عموماً وبالإشارة الى محافظة واسط على وجه **الخصوص في الاطار الذي يتلاءم مع انماط و فنون الانتاج الحديثة و من ثم وضع اليه محاكاة او المعالجات للحد منها.**

اهمية البحث :

ان تفاقم مشكلة البطالة يؤدي الى تخفيض المستوى المعاشي للناس هذا من جانب، ومن جانب اخر تعد قوة العمل العاطلة ذو اثر سلبي كونها تكون طبقة مستهلكة لا منتجة.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها غياب وجود السياسات الاقتصادية الواضحة لصانعي القرار اسهم في ارباك المشهد التنموي و عجلة التقدم في الاقتصاد العراقي و فاقم ظاهرة البطالة في المحافظات العراقية و اقليم كردستان .

مشكلة البحث:

ان اثار ظاهرة البطالة لها انعكاس على المستوى المعاشي للفرد ومن ثم المجتمع، ولطالما رعت الانظمة السياسة هذه الظاهرة اعلامياً وسبل الحد منها الا انها في الواقع الاقتصادي في تزايد مستمر فضلاً عن عدم الافصاح عن المعدلات الحقيقة لها، لذا نرى ان سبل المعالجة الواقعية بسيطة وتحتاج الى تشريعات تتوائم مع العصر الحالي بالإضافة الى تخفيف الروتين الحكومي الذي يحول دون جذب الاستثمار الاجنبي على وجه الخصوص في القطاع الزراعي فضلاً عن القطاع الصناعي والانشطة الاخرى.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على الاطار الفلسفي واهم النظريات المفسرة للظاهرة المدروسة فضلاً عن التعرف على مولدات البطالة ومن ثم تحليل هذه الظاهرة محلياً حسب المحافظات والجنس والتعليم هذا من جانب، ومن الجانب الاخر اقتراح معالجات سريعة وفاعلة وغير مكلفة للحكومة للحد منها.

مصادر البحث :

اعتمد البحث على عدد من المصادر النظرية والالكترونية الحديثة وتقارير ونشرات الجهاز المركزي العراقي للإحصاء فضلاً عن عدد من البحوث في المضي قدماً لتسليط الضوء على الظاهرة واحاطة اكبر للموضوع.

المبحث الاول

(الاطار المفاهيمي لبعض النظريات المفسرة لظاهرة البطالة)

1-1 البطالة وجدلية التنمية واطار الافكار التنموية:

اثارت المشكلات الاقتصادية اهتمام المفكرين ودراسة الظواهر الاقتصادية من بينها ظاهرة البطالة التي عانت ولاتزال محط اهتمام جميع الدول على اختلاف تطورها ونموها الاقتصادي وفجوة توزيع القوى العاملة على مختلف الانشطة الانتاجية (زراعي، صناعي، خدمي)، لتلافي تعثر المسار التطوري للاقتصاد، وبذلك تمخضت مجموعة افكار ونظريات ورؤى تنموية تستهدف وتتعامل مع الظاهرة المدروسة، لاسيما ان الاختلالات الهيكلية كانت واضحة في اقتصادات الدول النامية بسبب ضعف القاعدة الانتاجية وهذا يلقي بضلاله على قوة العمل مسبباً فائضاً في اغلب القطاعات الاقتصادية، وهنا لابد من تناول بعض تلك النظريات.

1-1-1 نظرية الحلقة المفرغة :

ان مفكروا هذه النظرية يؤمنون بان هناك العديد من العوامل والمسببات لظاهرة البطالة، وان هذه العوامل يؤثر بعضها على البعض الاخر وبذلك تجعل من الدول النامية تسير كحلقة مفرغة دائرية (**الاسعد، 2000: 90**) ، ويظهر ان العوامل المؤثر هي سبب ونتيجة في الوقت ذاته وكما يظهر في الشكل ادناه :

(شكل 1) نظرية الحلقة المفرغة

(خلف، 1986 :74)

وضح الشكل اعلاه مجموعة حلقات مرتبطة ومتفاعلة فيما بينها تبدأ بحلقة انخفاض مستوى الدخل الحقيقي وتنتهي بانخفاض مستوى الانتاجية وهذه الحلقات لها علاقة بشكل مناظر يمثل الحلقة المفرغة للفقر وكما يأتي :

شكل (2) نظرية الحلقة المفرغة للفق

(البابا،1983:136)

يتضح من الشكل اعلاه ان الفقر هو سبب ونتيجة لظاهرة البطالة كون ان الفقر يولد فقر وينتج عنه انخفاض في مستوى الدخل والذي يؤدي بدوره انخفاض الاستهلاك وبالتالي الادخار الذي يكون سبباً مباشراً في تقليص الاستثمار الذي يعول عليه في امتصاص البطالة وزيادة التشغيل وصولاً الى تفاقم البطالة التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة وانتشار الفقر وهكذا تدور في حلقة مفرغة وهو حال اغلب البلدان النامية وبالتالي تلجا الدول النامية الى زيادة الانفاق الحكومي الذي غالباً ما يشكل انفاق استهلاكي لا استثماري لتعويض حالة النقص في التشغيل وهذا يقود الى العجز المستمر في الموازنة واللجوء الى الاقتراض الخارجي الذي يفاقم من سوء الموقف، وذلك يدفع باتجاه البحث عن حلول ناجعة واصلاح الاقتصادات المتخلفة الى المؤسسات الدولية، اذ ان مقدمة الاصلاحات تخفيض الانفاق الحوكمي والشروع بمشاريع الخصخصة وتشجيع الاستثمار واعادة سن التشريعات العصرية التي تلائم اطار العولمة، ويبرر نيركسه نظريته التي تشكل نقطة الانطلاق من خلال رؤيته حول الدول النامية التي تشكو من انخفاض جانب العرض الذي يسبب انخفاض في الادخار الذي يتسبب في انخفاض الاستثمار كنتيجة لانخفاض مستوى دخل الافراد فضلاً عن انخفاض مستويات الإنتاجية التي تسبب انخفاض في التراكم الرأسمالي للاستثمار وذلك يسهم في ارتفاع عرض العمل دون وجود فرص عمل، بمعنى اخر بطالة وعلى ذلك الاثر يترتب انخفاض المستويات الحقيقة للدخل **(البابا،1983:136)**

وفي سياق متصل بجانب الطلب، اذ ان تدني مستوى الدخول الحقيقة سيؤول الى اضعاف قوة السكان الشرائية وهو مؤشر لتدني مستويات الاستثمار ومن ثم تدهور تراكم راس المال المحلي وذلك قطعاً سيسهم في تدني الانتاجية التي تكون نتيجة لتسريح العاملين وحدوث ظاهرة البطالة كما يفسره نيركسة في اطار تفاعل قوى العرض والطلب للحلقة المفرغة **(الدين، 1972 :15)**

ان تأكيد نيركسه على شحة تراكم راس المال على وجه الخصوص في الاقتصادات النامية يبرره كمسبب رئيس لحالة البطالة والتدهور والتخلف يرجع الى انخفاض القوة الشرائية وذلك يتسبب في انخفاض الميل الحدي للاستثمار مقابل رجحان كفة الميل للاستهلاك ومايؤدي الى انخفاض الميل للادخار **(كرم ،1980: 158)**.

وخلاصة القول ستبقى الدول النامية في اطار الحلقة المفرغة بحالة توازن معينة في خضم مستويات التخلف بحركة دائرية مالم يحدث تطور في تراكم راس المال الذي يساعد على الميل للادخار وبالتالي الخروج من الحلقة اعلاه والتخلص من المشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة **(الشافعي، 1996، 51)**

1-1-2 نظرية الدفعة القوية :

ان احداث النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمار وفق النظرية الكلاسيكية الذي يعد دعامة رئيسة اذ جاءت نظرية الدفعة القوية معززة للمفهوم حول بلدان اوربا الشرقية وانماط التصنيع المناسبة لها**(كرم،1980: 183)**

ان نظرية الدفعة القوية انبثقت في شرق وجنوب اوربا اذ استهدفت انماط التصنيع معينة، الا ان المفكرين حاولوا تعميم النظرية في مراحل لاحقة على البلدان المتخلفة لاعتقادهم ان التصنيع هو السبيل الوحيد للخلاص من التخلف الاقتصادي، اذ ان الركود والبطالة اي ضعف الاستثمار بمختلف الصناعات التي تتطلب تقنيات عالية وهب بطبيعة الحال ذو طاقة انتاجية عالية القى بضلاله على ضيق الاسواق المحلية، وبطبيعة الحال

سينعكس ذلك سلباً على رؤوس الاموال باعتبار الظروف والامكانات اعلاه طاردة للاستثمار مما يثبط الطلب على العمل مقابل تزايد معدلات البطالة **(Meier,1975:632-636)**.

ان محاولة كسر الحلقة المفرغة للفقر والمسببة للبطالة تتطلب جهوداً حثيثة من قبل الحكومة من خلال البرامج الاستثمارية التي تؤكد على توسيع الاسواق المحلية من خلال انشاء صناعات تعتمد على عنصر العمل وبالتالي زيادة الدخول والتشغيل وتشجيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري والنتيجة تخفيض معدلات البطالة، ان نظرية الدفعة القوية جاءت لتحفيز الاستثمارات وذلك لامتصاص اعداد العاطلين وزجهم في المشاريع على مختلف انواعها، الا ان مشكلة التمويل شكلت عائقاً امام تلك الحكومات وكوسيلة للخروج من مازق التمويل فقد لجات الى التمويل الخارجي كأسلوب بديل لتنمية الاستثمارات المخططة فضلاً عن الارتماء في احضان الخصخصة وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي خلال تسعينيات القرن المنصرم وهذا تناقض سافر مع اطار الدفعة القوية الذي اعتمد سابقاً من قبل عدد من الدول النامية **(موسى،2000: 192)** .

1-1-3 نظرية ارثر لويس :

يستهدف جوهر نظرية ارثر لويس الاقتصادات النامية من خلال فكرة التقسيم الى قطاعين، الاول القطاع الريفي الذي يتميز بوفرة وكثرة العاملين في هذا المجال وتكون انتاجيته الحدية مقتربة من الصفر، فضلاً عن انخفاض مستوى دخل الفرد، والبطالة المقنعة وبذلك يكون عرض العمل كبير مقابل الطلب عليه، اما القطاع الثاني فهو قطاع الحضر او القطاع الصناعي وهو المسؤول عن عملية الاستثمار والمعول عليه في التنمية الاقتصادية ويتسم بإنتاجية عالية بحيث تنتقل الية قوى العمل من القطاع الريفي وتفترض النظرية أن مستويات الاجور في اعلى معدلاتها، ان انطلاقة نظرية ارثر لويس من معطيات قانون الغلة المتناقصة في ظل ظروف عرض العمل لامحدود وقد ركزت على تحول الهيكل الاقتصادي للقطاع الزراعي ومشكلات التضخم السكاني، وما يصاحبها من ضغط على الموارد الاساسية للعيش البشري وقد تتطابق في طياتها مع مضمون مالثوس التشاؤمي حول الزيادة السكانية ومعالجاتها**(داسكوبتا:2005: 49)**

يرى ارثر لويس ان نظريته تعاملت مع المشكلة بشكل مزدوج من خلال ان انتقال العمال من الريف الى المدينة قاصدين وفرة الاجور وافضليتها فمن جانب ساهمت هذه الانتقاله في امتصاص البطالة وفي الوقت ذاته.

حقق الرأسماليون مأربهم في جني الارباح، ويرى لويس ان ذلك لا يتناسب مع مراحل النمو الاقتصادي للدول النامية، ان الارباح العالية تستثمر مرة اخرى من قبل اصحاب رؤوس الاموال مما يؤدي الى التوسع في الاستثمار والإنتاج والتشغيل وامتصاص البطالة بشكل عام، مع ضرورة بقاء التغيير التكنولوجي في المدى الطويل في القطاع الصناعي، لصالح عنصر العمل أي أن يكون كثيف العمل قليل راس المال حتى يتاح له تشغيل اعداد اضافية من العمال **(النجار ،1991: 272)**.

ان نظرية لويس لم تلقى رواجاً في البلدان النامية كون طوفان العولمة ورياح الانفتاح الاقتصادي كانت اقوى من النظرية المطروحة والمناداة الى إلغاء القيود والحواجز الكمركية وحرية التجارة لمختلف المنتجات اسهمت بشكل مباشر او غير مباشر في انخفاض العمل للقطاع الزراعي وتدهور نسب مساهمته مع تعطل القطاع الصناعي الذي يتسم بعدم مرونته وكذلك ضعف قدراته الرأسمالية والتكنولوجية والفنية، لاستيعاب الاعداد الفائضة من بطالة القطاع الزراعي.

1-1-4 نظرية كولن كلارك :

تشير نظرية كولن كلارك إلى ان منحى التطور في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الرئيسة يفسر انتقال العاملين من قطاع الزراعة الى الصناعة ولينهي الحال الى الخدمات، لذلك يعد تحول القوى العاملة من القطاع الزراعي مروراً بالقطاع الصناعي ومن ثم استقرارها في قطاع الخدمات مؤشر ايجابي تتسم به الدول المتقدمة، وفي الوقت ذاته يعتبر ذلك سلبياً للدول المتخلفة بسبب ان الانتقال من القطاع الزراعي الى قطاع الخدمات دون المرور بالقطاع الصناعي لمحدوديته وضعف القاعدة الصناعية فضلاً عن انعدام فرص العمل لاحتضان القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي **(الدين،1972: 83)**.

ويرى اخرون ان قطاع الخدمات في الدول المتخلفة لا يحتاج الى مستوى عال من المهارات، وبطبيعة الحال يعكس هذا القطاع نوعاً من النمو غير المتوازن وتعبير عن وجود بطالة مقنعة نتيجة لعملية تهميش خاصة بالتطور الرأسمالي، وفي ذات السياق ان تطور القطاع الخدمي لا يؤشر عملية ايجابية كونه لا يؤثر بزيادة الناتج المحلي الاجمالي او تزايد مستوى الانتاج او مدخولات الافراد الحقيقة على النقيض ما يحدث في الدول المتقدمة **(امين،1973: 190)** .

ان عمق تفاوت توزيع دخول الافراد والثروات في الدول النامية اشارة واضحة على اخفاق ادوات السياسة المالية في تحقيق الهدف المنشود الذي وجدت من اجله، ان نظرية منحنى التطور ظهرت كنموذج يحاكي البلدان الاقل تطوراً لكن واقع الحال يؤكد خلاف ذلك بسبب انخفاض الاهمية النسبية لكل من قطاع الزراعة والصناعة لصالح القطاع الخدمي، ان اثر العولمة والانفتاح الاقتصادي جاء ايجابياً لصالح الاقتصادات المتقدمة سيئاً على الاقتصادات النامية بسبب جعل تلك الاقتصادات اسواقاً لتصريف منتجاتها وتصدير المواد الاولية فضلاً عن كونها بلداناً غير منتجة واستهلاكية بامتياز في اطار القطاع الخدمي الذي يعاني من بطالة مقنعة تعمل على هامش الانتاج كعمال البناء والباعة المتجولون، وكنتيجة حتمية تفرض البلدان المتقدمة هيمنتها وشروطها على الدول الاقل نمواً عبر وصفات تقدمها المؤسسات الدولية كشرط اساسي لمنح القروض للدول النامية من قبل المؤسسات الدولية عبر تنفيذ حزم السياسات الاقتصادية المعروفة بالتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي كنقطة انطلاق للانتقال إلى الاقتصاد الحر واحدى آلياته برامج الخصخصة لتصحيح المسار الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية **(الحمش،2002 : 1)**.

2-1 المبحث الثاني: الاطار التحليلي لظاهرة البطالة في العراق 2003-2008

لا يختلف حال الاقتصاد العراقي عن الاقتصادات النامية الاخرى في ضوء وفرة مختلف الموارد مع اختلالات هيكلية ليست بسبب ضعف الاداء الاقتصادي بل المماحكات السياسية التي تلعب دوراً في السياسات الاقتصادية وذلك من شأنه ان يزيد من هوة الاختلالات الهيكلية والنمو غير المتوازن **(كاظم،2005: 5)**.

رغم الامكانات المتوفرة في الاقتصاد العراقي من موارد طبيعية تؤهله ان يتقدم بخطى واثقة تاركاً الواقع المتخلف فيما لو تم استغلالها بالشكل الصحيح، لكن هذا لن يحصل وهناك بعض المؤشرات كالبطالة التي لاتزال تهدد الامن الاقتصادي ناهيك عن الاثر الاجتماعي، واثرها على السكان ضمن سن العمل في العراق (15 – 63) فقد بلغ 11.616 مليون فرد/ سنة لعام 2003 وازدادت الى 14.214 مليون فرد / سنة في عام 2008، كما في الشكل الاتي.

شكل (3): معدل البطالة بحسب النشاط الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2008

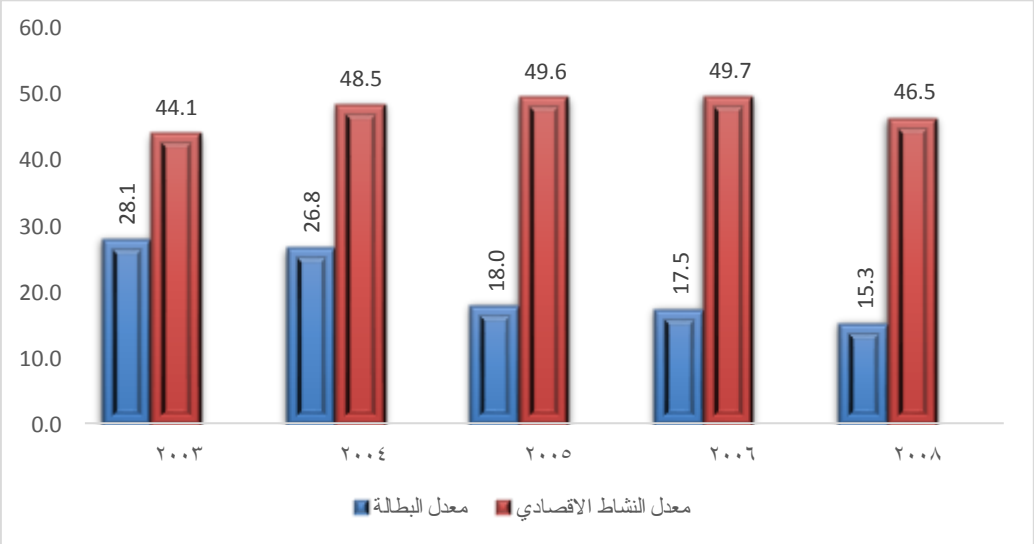

المصدر: (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، نشرات مختلفة).

وفيما يتعلق بالبطالة لا تتوفر بيانات دقيقة يمكن اعتمادها في التحليل قبل عام 2003 بفعل المناخ السياسي السائد آنذاك وغياب الشفافية وما يوجد من احصاءات عبارة عن تخمينات ومعلومات متفرقة من هنا وهناك لا ترتقي الى قاعدة بيانية إحصائية علمية **(وزارة التخطيط و التعاون الانمائي،2003 :5)** ، لكن المسوحات الاحصائية من قبل وزارة التخطيط جاءت بعد العام المذكور (نشرات البطالة والتشغيل والانشطة الاخرى فصلياً وسنوياً)، ان تباين التعريفات الخاصة بالبطالة والتشغيل لكن التعريف الذي جاءت به منظمة العمل الدولية (ILO) يعرف الافراد العاطلون عن العمل بأنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه ويسعون الية الا انهم لا يجدونه (**Office for National statistic,2010 :5)** . وترى منظمة العمل الدولية ان السكان يمكن تصنيفهم الى اربعة اصناف وهم العاملون، العاطلون، غير النشطون، السكان دون سن 15، وبالاستناد الى المفهوم اعلاه يصنف الفرد داخل حدود القوى العاملة اذا عمل لمدة ساعة او انقطع عن العمل بشكل مؤقت، وكذلك يصنف عاطلاً اذا كانت باحثاً عن العمل دون تغيب ولم يعمل حتى لساعة واحدة، والامر متطابق مع التعريف القياسي الذي يبين طبيعة المسوحات ان العمالة الناقصة مقصود بها معدل العمالة الذين يعملون عملاً مدفوع الأجر أو يؤدون الاعمال لحسابهم الخاص وعلى السواء انهم موجودين ام

متغيبين، وكذلك الذين يشتغلون بمعدلات تقل عن الاعتيادية اذ يعملون (35)، ايضاً الأفراد المشتغلون الا انهم يتسلمون دخولاً ضئيلة مقابل الجهد المبذول أو المشتغلين بمجالات لاتتلائم مع مؤهلهم العلمي أو التقني(**وزارة التخطيط و التعاون الانمائي،2006 :5**). والبطالة المخفقة التي تصنف كنوع اخر من انواع البطالة ومضمونها ان الأفراد القادرين والمستعدين للعمل يبحثون عنه في اطار سوق العمل غير المنظم وكذلك ان مجالات البحث عن الاعمال محدودة، وعلى اثر ذلك يكون مستوى استقطاب

العاملين غير كاف وبمعنى اخر امتصاص البطالة ضعيف، ويمكن ان نطلق عليه مصطلح الوظائف الهشة كون العاملون يعملون لحسابهم الخاص (**وزارة التخطيط و التعاون الانمائي،2008 :5**). يتطلب تحليل ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي الاحاطة التامة بالجوانب الاجتماعية والسياسية كون الظاهرة المدروسة لا تقتصر على تحليل تفاعل قوى العرض والطلب للعمل، بل يتعدى ذلك الى ظروف وعوامل خاصة قد تكون داخلية او خارجية او كليهما، وكانت نتائج المسح الميداني في عام 2003 لمعدل البطالة (28.1%) في الجدول (1) بالاستناد الى المفهوم الذي وضعته منظمة العمل الدولية وفي الوقت ذاته قدرت الأمم المتحدة معدل البطالة الحالي بـ 50% (**الامم المتحدة والبنك الدولي ،2006: 25**). ان تباين المعدلين تثير الشك لدى الباحثين والمختصين بالشأن الاقتصادي فضلاً عن ان هذه المعدلات وتضم الاشخاص المحبطين ومن هم يبحثون عن العمل لكن بشكل غير جدي ويأتي ذلك بسبب خيبة الامل في التوظيف بفعل الظروف الصعبة التي لايزال الاقتصاد يعاني من اثارها وكذلك الحال بالنسبة للبطالة المقنعة التي تعاني منها مؤسسات الدولة الا انها تهمل كونهم يحصلون على دخولهم(**لطيف،2009 :110**) .

وفي ذات السياق يلاحظ انخفاض معدلها الى 11.7% في عام 2007 وارتفع الى 15.34% العام 2008 وكما في الجدول الاتي:

جدول (1)

معدلات البطالة كنسب مئوية في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب البيئة والجنس للسنوات (2003-2008)

السنة	حضر			ريف			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
2003*	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004*	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005**	18.60	22.68	19.27	20.18	2.55	16.09	19.22	14.15	17.97
2006***	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.50
2007***	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7
2008	13.09	25.02	15.19	14.89	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34

* باستثناء إقليم كردستان.

**باستثناء الأنبار وأربيل ودهوك.

*** بيانات الحضر للمراكز الحضرية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2006- 2008

يلاحظ من خلال تتبع قيم الجدول اعلاه تبايناً في معدل البطالة طبقاً للمعايير (البيئية، والمناطقية) المستخدمة كالريف والحضر فضلاً عن التفاوت الدراسي للفئات العمرية وبالاستطاعة تشخيص خصائص البطالة في العراق وفق الاتي(**وزارة التخطيط و التعاون الانمائي، 2008**) :

1- يلاحظ من الجدول اعلاه ان الاعوام من 2003-2005 فيما يخص معدل بطالة الاناث والتي اشرت انخفاض مستمر وكانت النسب على التتابع (16.0، 15.0، 14.2) ويمكن القول ان سلوك المتغير يعود الى عودة عجلة النشاط الاقتصادي بعد تغيير النظام السابق اما العام 2006 فشهد ارتفاع غير مسبوق في ارتفاع معدل البطالة ويرجح ذلك الى الوضع الامني المتدهور آنذاك (**كاظم ،2011: 5**) . وفي سياق متصل بمعدل بطالة الذكور يبين الشكل (4) ان المعدل مثل اعلى قيمه في عام 2003 بسبب الفوضى وتغيير النظام اما عام 2007 فكانت قيم المعدل في ادنى نسبة على مر السلسلة المدروسة ويعزى ذلك الى تحسن الوضع الامني وانعاش الوضع الاقتصادي وتوفر فرص عمل لكلا الجنسين وتساوي معدل البطالة وهذا منصف نوعا ما كون المرأة تشكل نصف المجتمع.

شكل (4): معدل البطالة بحسب الجنس في العراق للمدة 2003-2008

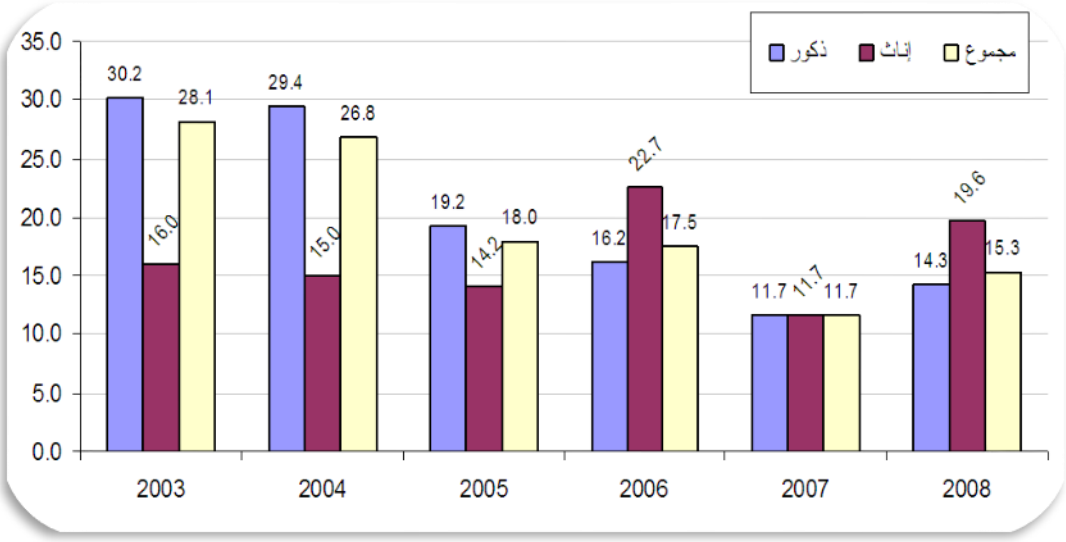

المصدر: (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، نشرات مختلفة).

1. يلاحظ ارتفاع معدل للبطالة في سكان الحضر عام 2008 في مناطق حضر المركز والأطراف بالنسبة للإناث اذ بلغت المعدلات 25.02% و36.05% على التتابع وبالمقابل بلغت البطالة الريفية للإناث 8.26% في حين شكلت بطالة الذكور 13.09% و15.42% و14.89% على التعاقب ويمكن القول ان سبب ذلك وجود المشاريع في مراكز المدن فضلاً عن ان المشاريع الزراعية متوسطة وصغيرة تمتص جزءاً من تلك البطالة ويلاحظ تفوق الريف على المدينة في امتصاص البطالة كون ان الكثير من الاعمال يمكن للمرأة الريفية مزاولتها اما بالنسبة للذكور فان الجزء الاكبر ترك المهنة وانخرط في سلكي الجيش والشرطة.

الشكل (5): البطالة في العراق حسب البيئة للمدة 2003-2008

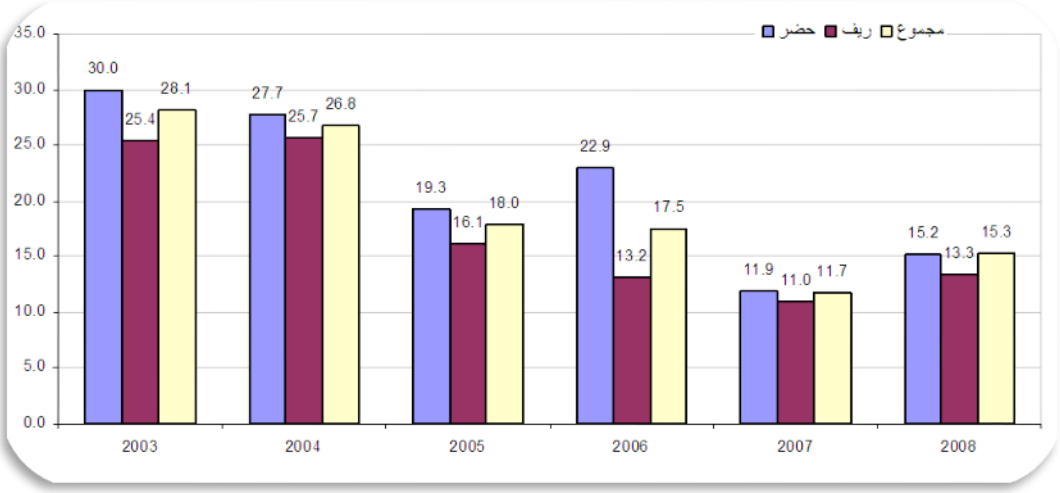

المصدر: (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، نشرات مختلفة).

يظهر الشكل (5) معدلات البطالة بيانياً خلال المدة 2003-2008 وتميز العام 2007 باقل معدل للبطالة (ذكوراً واناثاً) ويمكن تبرير ذلك لتحسن الوضع الامني وعودة الحياة بعد التدهور الامني الذي شهدته البلاد وذلك في عامي 2005 و2006.

كما ويظهر الجدول (5) تصنيف مؤشر البطالة لكل محافظة العام 2008، وقد ظهرت محافظة ذي قار على راس المحافظات التي تعاني من البطالة وبلغ معدلها 30.01% للذكور والاناث وشكلت نسبة الذكور 46.93% اما الإناث 28.22% وجاءت كل من محافظتي المثنى ونينوى ومن ثم صلاح الدين كون تلك المحافظات تعتاش على القطاع الزراعي بشكل رئيس فضلاً عن التدهور الامني الذي شهدته المحافظات المذكورة، وبجانب متصل كانت حصيلة البطالة في بغداد 11.77% لكلا الجنسين وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمحافظات المذكورة اعلاه وجاء ذلك بسبب ان النشاط التجاري الذي يميز العاصمة عن باقي المحافظات من حيث رؤوس الاموال ومراكز التجارة الرئيسة ، اما محافظة السليمانية فتلتها ومن ثم محافظتي بابل وأربيل، بشكل يعود انخفاض معدلات البطالة في تلك المحافظات الى الاستقرار الامني وكذلك الحال بالنسبة البصرة التي تشكل قلب المنشئات النفطية الكبرى، أما المحافظات ذات الطابع الديني فان السياحة الدينة تلعب دوراً فاعلاً في تقليل المؤشر المذكور.

شكل (6) معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) 2004-2008

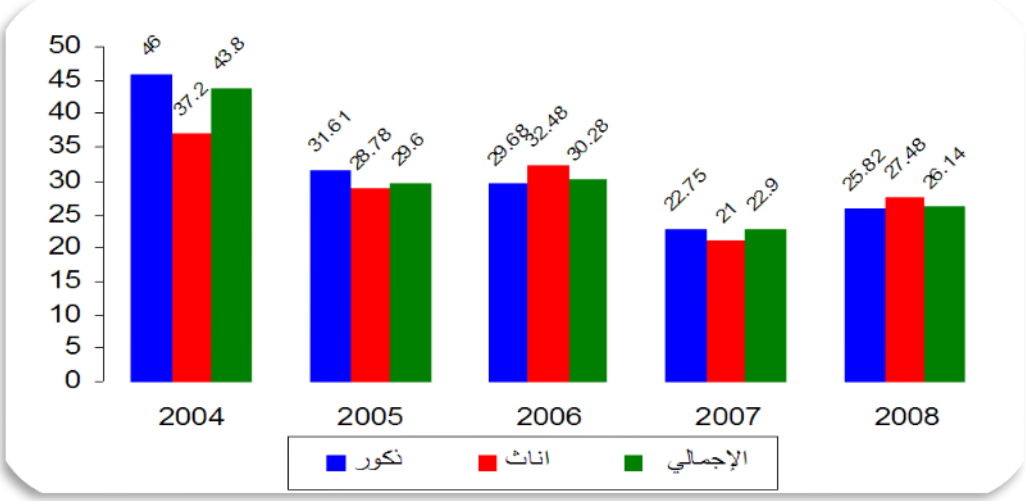

المصدر: (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات، نشرات مختلفة).

ما الفئة 15-19 سنة فشكلت أعلى المعدلات اذ بلغت 34.12% علماً ان الفئة المذكورة تشكل ما نسبته 30% واكثر من قوة العمل وتجدر الاشارة هنا الى ان معدل البطالة يتناسب عكسياً مع الفئة العمرية، كون ان الفئات العمرية الكبيرة 60-64 بلغت معدلات البطالة فيها 4.63 في عام 2008 وكما في الجدول الاتي:

جدول (2) معدلات البطالة حسب الفئات العمرية لسنة 2008 %

فئات العمر	ذكر	انثى	المجموع
19-15	37.07	21.62	34.12
24.20	25.19	35.64	27.09
29-25	15.70	25.68	17.66
34-30	8.72	19.14	10.72
39-35	5.48	16.85	7.71
44-40	5.03	12.62	6.55
49-45	4.71	6.80	5.16
54-50	4.67	5.73	4.88
59-55	4.97	5.02	4.98
64-60	4.77	3.77	4.63
65 فأكثر	5.41	4.26	5.30

المصدر(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2008، : 35)

2- ان تسرب الاطفال من المدارس ادى الى ارتفاع معدلات بطالتهم وذلك من شانه الاسهام بارتفاع معدلات البطالة عموماً وفي الفئة العمرية 5-14 سنة، وكانت النسبة (العاملين/ عددهم) من نفس الفئة العمرية 5.83% وفي الريف

بلغت 10.44% ، اما في مراكز المدن فكانت النسبة 2.67%، ويعزى ذلك الى الظروف المعاشية الصعبة التي تقود الى تسرب الاطفال من مدارسهم بالإضافة الى انعدام الوعي الثقافي لدى ذويهم مما حال دون التحاقهم بالدراسة[i].

3-1المبحث الثالث: تحليل واقع البطالة والنشاط الاقتصادي للمدة من 2008-2018

اعتمد الباحثون على حزمة بيانات تم جمعها من بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن بعض النشرات والبحوث ذات الصلة، يشير الجدول ادناه الى معدلات البطالة مصنفة حسب الجنس للمدة 2009-2018 وكما في ادناه:

جدول (3) بطالة الذكور، الاناث من 2009-2018

السنة	بطالة الذكور	بطالة الاناث
2009	8.2	9.6
2010	7.8	10.5
2011	7.5	11.3
2012	7	12
2013	7.1	12.1
2014	7.2	12.3
2015	7.1	12.1
2016	6.9	11.9
2017	7.2	11.9
2018	7.3	11.8

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني www.worldbank.org/data:

ويظهر الجدول (3) خلال السلسلة المدروسة ان معدلات البطالة كانت مرتفعة في بدايتها وسرعان ما انخفضت وبشكل خاص في عامي 2012 و 2016 ويعزوا الباحثون ذلك الى بدايات فورة اسعار النفط العالمية والموازنات الانفجارية وذلك من شانه ترك اثر على زيادة الانفاق الحكومي الذي يسهم في امتصاص جزة من البطالة بغض النظر عن الجنس اما العام 2016 فتم ذكر السبب اعلاه وعلى العموم امتازت السلسلة بالتذبذب بعض الشيء كما في الشكل التالي:

شكل (7) معدل بطالة الذكور 2009 – 2018

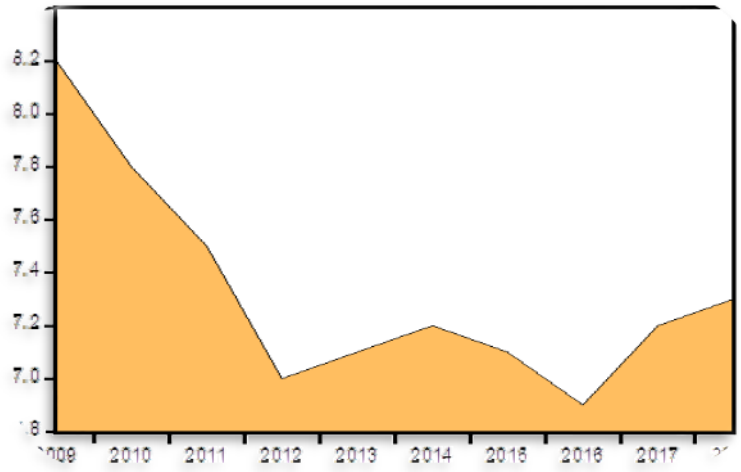

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني

: www.worldbank.org/data

وفي سياق متصل يلاحظ من الشكل (7) الذي يجسد معدلات بطالة الاناث والتي كانت عند ادنى مستوياتها عند نقطة انطلاقة السلسلة موضوع البحث وبلغت اعلى مستوى لها في عام 2014 اذ شكلت حوالي (12.3%)، مقارنة بالمعدلات الاخرى الا انها بدأت بالانخفاض التدريجي الى نهاية المدة وكما موضح في الشكل ادناه:

شكل (8) معدل بطالة الاناث 2009 – 2018

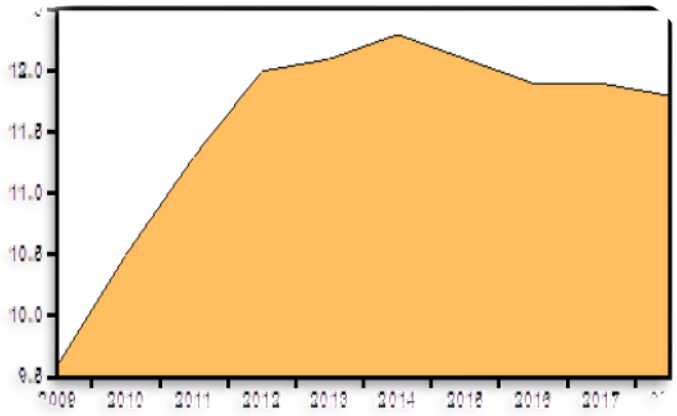

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/data

وعند النظر الى جدول (8) الذي اظهر معدلات البطالة لجميع المحافظات فضلاً عن النشاط الاقتصادي لعامي 2014، 2016 ويتبين من ذلك ان هناك علاقة سالبة بين النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة على الاغلب اذ ان ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي يرافقه هبوط في معدل البطالة ولجميع المحافظات، وكذلك يمكن تشخيص التباين الواضح في معدل البطالة من محافظة لأخرى ففي كركوك كان مؤشر البطالة منخفضاً جداً وقد بلغ (2.9%) خلال

عام 2014 اون معدل النشاط الاقتصادي بلغ اعلى مستوياته مقارنة بباقي المعدلات ونعزو ذلك الى ان محافظة كركوك ذات الطبيعة الديموغرافية المتنوعة التي خلقت نشاطاً من شانه امتصاص معدلات البطالة فضلاً عن كون المحافظة من بين المحافظات المنتجة للنفط وكان انعكاس ذلك ايجابياً وفي المقابل نرى ان معدل النشاط الاقتصادي الرسمي منخفضا مقارنة بمحافظة كركوك على الرغم من محافظة البصرة هي العاصمة الصناعية للعراق وتتميز بعدة ميزات تجعلها تنفرد بخصائصها والتي من بينها الموانئ والحقول النفطية الكبرى والمنافذ الحدودية لكن كل هذه الميزات لن تعمل على رفع النشاط وتخفيض معدلات البطالة بسبب الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة عموماً والبصرة بشكل خاص الذي يعمل على كبح مقومات التنمية الاقتصادية والوضع مناظر في محافظة ميسان ولنفس المسببات، ويلاحظ ان محافظة اربيل اتسمت بأعلى نسبة من معدل النشاط الاقتصادي بفعل الموقع الجغرافي والتجاري واستقرار وضع الطاقة الكهربائية مما حدى بها الى الشروع بتشجيع وانشاء بعض المصانع الكبيرة التي بشكل مباشر او غير مباشر في رفع معدلات النشاط الاقتصادي، لكن شهد عام 2016 تغيراً واضحاً فاحتلت محافظة بابل اعلى معدل نشاط اقتصادي ومعدل بطالة متدنى وان ذلك يعود لعدة اسباب من بينها تحول بعض الانشطة التجارية الكبرى من محافظة بغداد الى بابل بسبب الازدحامان والوضع الامني المستقر في محافظة بابل وكذلك موقها الجغرافي كونها بوابة لمحافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، وتليها محافظة واسط التي تتمتع هي الاخرى بعدة ميزات منها الصناعات الاستخراجية والمنفذ الحدودي فان هذه الميزات تركت اثراً ايجابياً على النشاط الاقتصادي خصوصاً وعلى معدل البطالة بشكل اقل، ويمكن ملاحظة المفارقة في محافظة اربيل اذ اشر ارتفاعا في النشاط الاقتصادي لكن هذا لن ينعكس ايجاباً على البطالة ومعنى ذلك ان القائمون على الاعمال يستعينون بالعمالة الاجنبية التي تعتبر ارخص واكثر انتاجية من العمالة المحلية وذلك من شانه ان يحافظ على معدلات بطالة عالية في ضوء معدلات نشاط مرتفعة ايضاً، ولنفس المسببات اشرت ارتفاعاً ملحوظا في محافظة دهوك، اما اعلى معدل للبطالة فكان من نصيب محافظة ميسان على الرغم تمتعها بالعديد من الميزات لكن ذلك لن يغير شيئاً في الواقع الاقتصادي وكما في الجدول ادناه:

جدول (4) معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي كنسب مئوية حسب المحافظات للسنوات 2014 2016

التسلسل	المحافظة	2014		2016	
		البطالة	النشاط الاقتصادي	البطالة	النشاط الاقتصادي
1	دهوك	8.8	42.3	16.6	39.3
2	نينوى	8.2	39.2	-	-
3	السليمانية	5.7	45.7	10.2	43.6
4	كركوك	2.9	46.0	9.9	39.8
5	اربيل	8.3	49.1	13.6	47.5
6	ديالى	8.8	39.7	5.7	41.1
7	الانبار	19.6	41.8	-	-
8	بغداد	13.3	44.7	9.8	44.6
9	بابل	9.5	42.4	7.3	51.0
10	كربلاء	6.7	44.9	7.1	40.8
11	واسط	7.2	42.6	10.8	44.9
12	صلاح الدين	8.2	40.2	10.8	40.8
13	النجف	8.3	43.9	9.5	42.1

14	القادسية	13.2	45.6	11.9	40.7
15	المثنى	8.0	35.3	14.5	37.2
16	ذي قار	17.4	39.3	14.9	38.6
17	ميسان	41.3	41.3	17.1	37.8
18	البصرة	39.3	39.3	12.4	44.0
19	المتوسط	10.6	42.7	10.8	43.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2019، من خلال الموقع الالكتروني الاتي: www.cosit.gov.iq/ar/

يوضح الشكل الاتي معدل البطالة حسب المحافظات لعام 2014 اذ ان المعدل كنسب مئوية على المحور العمودي، اما المحور الافقي فمثل جميع محافظات العراق وكل محافظة اعطيت رقم معين وكانت الارقام محصورة بالتسلسل (1-18) حسب ترتيب المحافظات في الجدول (4) ومن خلاله يتضح ان محافظة محافظتي ميسان والبصرة تربعتا على اعلى المعدلات 41.3 و 39.3 % على التتابع على الرغم من ان المحافظتين المذكورتين تمثل منجم الابار النفطية والصناعات الاستخراجية وذلك ان دل على شيء فانة يدل على ان العمالة في الشركات الاجنبية على الاغلب عمالة اجنبية غير محلية فضلاً عن محافظة الانبار التي عانت من معدل بطالة خلال العام ذاته بفعل الوضع الامني المتدهور وسيطرة الارهاب على المدينة مما ادى الى تدهور المستوى المعاشي وتراجع ابسط مقومات الحياة، وفي جانب متصل يظهر الجدول (4) اقل معدل للبطالة في محافظة كركوك وتم ذكر الاسباب انفاً ومن ثم محافظة السليمانية التي تمثل ممر تجاري شمالي وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي وكما في الشكل (9)

شكل (9) معدل البطالة كنسبة مئوية حسب محافظات العراق عام 2014

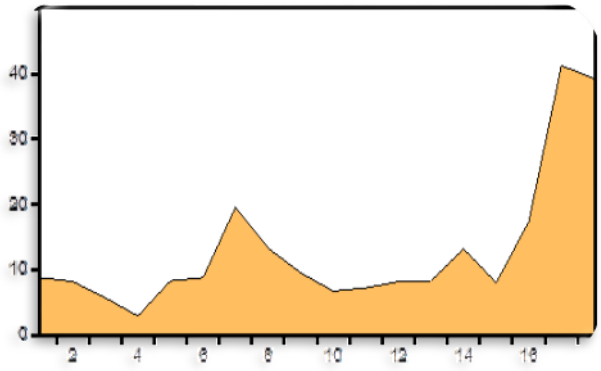

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/data

وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات النشاط الاقتصادي اذ كانت محافظة اربيل على قمة النشاط الاقتصادي 49.1 وهو دلالة على الحركة التجارية الجيدة لكن من المفترض ان يشير جدول المعدلات انخفاض في معدل البطالة يقابل النشاط الاقتصادي لكن الواقع غير ذلك وهو مؤشر على ان العمالة هي غير محلية ايضاً ويعود ذلك لعدة اسباب منها انخفاض الاجور مقارنة بالعمالة المحلية، المهارات التي تتمتع بها العمالة الاجنبية تفوق مهارات العمال المحليون فضلاً عن ساعات العمل التي يؤديها العامل الاجنبي تفوق نظيره المحلي وغيرها من العوامل، بالإضافة الى محافظة نينوى التي اتسمت بنشاط اقتصادي متميز مقارنة بباقي المحافظات هذا من جانب، ومن جانب اخر فكانت النسب المنخفضة من حصة المحافظات الجنوبية (المثنى، ذي قار والبصرة) وكانت معدلاتها على التوالي 35.3، 39.3 و 39.3 ولاشك ان محافظة المثنى من المحافظات التي تعاني من ضعف التخصيصات من الموازنة الاتحادية حسب الكثافة السكانية

وقد عانت من تدني مستوى الخدمات وفرص العمل وان اغلب الانشطة التي يزاولها السكان هي الزراعة ولاشك ان ازمة المياه المترافق مع ازمة الطاقة الكهربائية انعكس سلباً على الانشطة الاقتصادية والوضع مشابه في محافظة ذي لكن اقل حدة كون المحافظة تتمتع بالثروة النفطية كذلك محطات التوليد للطاقة الكهربائية اضف الى ذلك نسبة من المشتغلين في القطاع الزراعي كما في الشكل الاتي:

شكل (10) معدل النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية حسب محافظات العراق عام 2014

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/data

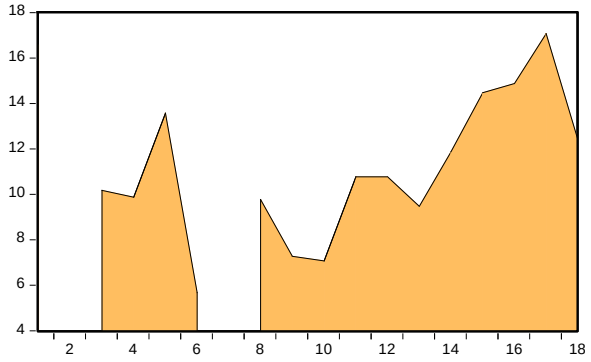

وبالعودة الى جدول (4) وملاحظة معدلات البطالة، نشخص ان كل من محافظتي دهوك واربيل ان معدل البطالة قد تزايد بشكل لا يقبل التأويل ولكلا المحافظتين ونرجع ذلك الى الازمة المالية الخانقة التي اصابت الاقليم نتيجة الخلافات المالية مع الحكومة الاتحادية وتطبيق مبدأ الادخار الاجباري كل ذلك كان اثره سيئاً على معدلات البطالة مقارنة بعام 2014، اما المحافظات الجنوبية فكانت ميسان على راسها لكن عند عقد مقارنة بسيطة مع عام 2014 يتبن ان المعدل انخفض وهو مؤشر جيد من حيث خلق فرص عمل اضافية تتماشى الوقت الراهن اما محافظتي ذي قار والمثنى فكانتا على التتالي بعد ميسان اذ بلغ المعدل المذكور 14.4 و 14.5 وعلى العموم ان العام 2014 كان افضل من 2016 في اغلب المحافظات كما في الشكل (11)

شكل (11) معدل البطالة كنسبة مئوية حسب محافظات العراق عام 2016

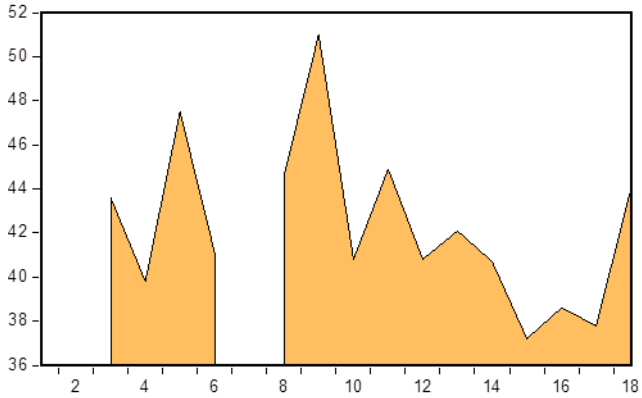

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/data

ولتحليل معدل النشاط الاقتصادي من الشكل (12) ان البيانات كانت مفقودة في محافظتي الانبار ونينوى نتيجة للوضع الامني المتدهور وسقوط المحافظتين بيد الارهابيين، اما قمة المنحنى فتمثل بمحافظة بابل التي اضحت من المراكز التجارية وذلك للموقع الجغرافي الذي تتمتع به من خلال توسطها بين العاصمة والمحافظات المقدسة، اما اقل نشاط اقتصادي فكان من نصيب محافظة المثنى وقد وضحنا الاسباب مسبقاً ويليها محافظة ميسان اما على صعيد

المحافظات الشمالية فكانت اقل نسبة من النشاط الاقتصادي حصة محافظة دهوك ويأتي ذلك بسبب الازمة المالية التي عصفت بالإقليم ومن ثم محافظة كركوك على الرغم من ان عام 2014 كان قد شهد مستوى جيد من النشاط الاقتصادي ويرى الباحثون ان سبب تدني النشاط الاقتصادي يرجع الى الوضع المتدهور ابان سيطرة عصابات داعش على تلك المحافظات كما في الشكل ادناه:

شكل (12) معدل النشاط الاقتصادي كنسبة مئوية حسب محافظات العراق عام 2016

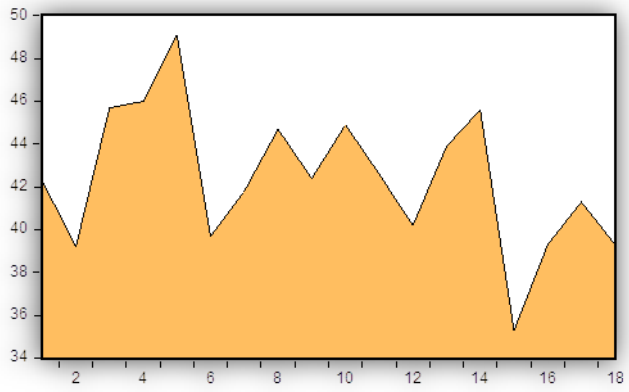

المصدر: بيانات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/data

وفي سياق متصل يوضح الشكل (12) معدلات البطالة للذكور والاناث وعند النظر الى الشكل المذكور يمكننا ايجاد علاقة عكسية بين معدلات البطالة للجنسين، بمعنى اخر ان ارتفاع معدل البطالة للإناث يترافق مع معدل بطالة منخفض بالنسبة للذكور ويلاحظ ايضاً ان عام 2009 قد مثل اقل معدل بطالة للإناث وبدأت بالتزايد وصولاً الى عام 2014 الذي شكل قمة المعدل المذكور، اما اعلى معدل لبطالة الذكور كان في عام 2009 وهذا يؤكد ما ذهبنا اليه في تفسير العلاقة بين معدل بطالة الجنسين هذا من جهة، ومن جهة اخرى مثل عام 2016 ادنى مستوى له لكن بعد هذه الفترة بدأت المعدلات بالتزايد مرة اخرى.

4-1المبحث الرابع: سبل معالجة البطالة في ظل معطيات الوضع الراهن للاقتصاد العراقي

ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية تركت اثاراً سلبية وتسببت بشلل القطاعات الاقتصادية الاخرى، كالقطاع الزراعي، والصناعي بالدرجة الاساس وباقي القطاعات تباعاً، ولاشك ان المسلمات في الوضع الراهن هي غير مشجعة لا بل مثبطة للآمال بفعل الفساد المالي والاداري الذي استشرى فضلاً عن تداخل القرار السياسي واثره السيء على الحياة الاقتصادي، ان ايجاد حلول ناجعة لتخلف المؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر والتي من بينها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل سواء على مستوى القطاع الخاص او الحكومي وان الخروج من ازمة البطالة الحالية التي هي في تزايد مستمر ويمكن الاشارة الى بعض المعالجات والاليات في اطار الاقتصاد العراقي ووفق المعطيات المتوفرة وكالاتي:

4-1-1 الاستثمار الاجنبي المباشر :

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر مفتاح التنمية وهدفها بالأخص في الدول النامية، وقد يكون عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص (استثمار محلي) او عن طريق الشركات الكبرى (استثمار اجنبي) وقد يكو مباشر او غير مباشر، من خلال الاستثمار يمكننا امتصاص البطالة فضلاً عن تدريب وتطوير الكوادر العاملة وهناك بعض الاجراءات التي تعمل على تشجيع الاستثمار بالقطاع الزراعي منها:

1 – العمل بشكل جاد الى حل مشكلة التيار الكهربائي الذي يعد المعوق الرئيس لتقليص النشاط الزراعي نتيجة ارتفاع التكاليف في حال الاستعانة بمصادر الطاقة الاخرى.

2 – توفير الخدمات اللازمة للأرياف بهدف منع الهجرة من الريف الى المدينة وذلك من شانه ان يسبب عوق تنموي، بمعنى اخر سيزاد الطلب على الخدمات في المدينة هذا من جانب، ومن الجانب الاخر

3– اعفاء المصانع والمعامل والصناعات الانتاجية من الضرائب والرسوم لتشجيعها على التوسع في النشاط التجاري والاقتصادي وهذا يستهدف رفع المساهمة من قبل القطاع الصناعي.

4– استثمار النمو السكاني المرتفع خصوصاً فئة الشباب بالأرياف في سبيل تعزيز العمل الزراعي بشقية النباتي والحيواني والعمل الجاد للحيلولة دون تسرب قوة العمل في الانشطة الزراعية للعمل في سلكي الجيش والشرطة من خلال

5 –تبني نهج الاقراض الموجهة بهدف تشجيع وتطوير العمل في النشاط الزراعي، فضلاً عن دعم دور الكبير للمرأة الريفية والتوعية لإحداث تكامل في اطار الفعاليات الزراعية.

4–1–2 النظام التعليمي :

تنظر الدول النامية والمتقدمة الى التعليم على انه مؤشر تنموي مهم في احراز اشواط في اطر التنمية المستدامة اذ ان كفاءة المؤشر ترتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي بشكل عام هذا من جهة، ومن جهة اخرى يقصد بإصلاح النظام التعليمي هو موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وبالتالي انصهار الخريجون في وظائف مناسبة من حيث طبيعة المهنة والاجور بهدف الوصول الى الكفاءة الاقتصادية هذا فيما يخص الخريجون الذين تتطابق تخصصاتهم مع المهن المطلوبة في سوق العمل ولا ننسى دور المهن الوسيطة في سد الحاجة في سوق العمل، اما الناحية الاخرى التي تتعلق بالعاطلين فيمكن معالجة ذلك عن طريق تطوير مهاراتهم الذاتية وذلك بالتدريب والتأهيل والتأكيد على تخريج شرائح مطلوبة في سوق العمل والتوظيف بهدف تقليل البطالة الى ادنى حد ممكن كون ذلك يشير الى تحقيق الكفاءة والتوازن الاقتصادي.

4–1–3 الفساد الاداري والمالي :

يعاني الاقتصاد العراقي بشكل كبير من حالات فساد مالي واداري فضلاً عن هدر في المال العام كما ويلاحظ انه وصل الى حدود خطيرة اثرت بشكل مباشر على حياة الفرد العراقي والقيم الاخلاقية ناهيك عن اثره على الحياة الاقتصادية وتسببه في كساد اغلب القطاعات الحيوية والمؤشرات المهمة منها مؤشر البطالة وتعدى ذلك الى المفهوم الذي اكد عليه البنك الدولي في اطار تهديده النسيج الاجتماعي والاخلاقي، ويحتل العراق مركزاً متأخرا في حدود السيطرة على مدركات الفساد اذ تمركز في 178 من اصل 180 دولة وكانت الصومال وميانمار قبله، وفي حدود الدراسة وما يتعلق بمؤشر البطالة نلاحظ ان الفساد الاداري والمالي يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات سواء اكانت محلية ام اجنبية وذلك من شانه ان يؤدي الى تقليص الاعمال ونوعيتها عموماً ويتمخض عن ذلك متلازمة البطالة والفقر كون راس المال يبحث عن البيئة الامنة لاسيما ان الاستثمار تستقطبه البيئات الخالية من الفساد.

4–1–4 بيئة امنة :

ان المدة السابقة التي ترافقت مع سيطرة داعش الاجرامي وتدهور الوضع الامني لبعض محافظاتنا العزيزة افرزت العديد من الظواهر السلبية وعلى الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونخص بالذكر الصعيد الاقتصادي اذ حل الخراب بالمصانع والمزارع والاسواق وهذا بدوره ادى الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل واسع وانخفاض المستوى المعاشي

للإفراد ووقوعها ضمن خط الفقر، ان خلق فرص عمل اضافية للعاطلين يستوجب توفير بيئة امنة لا تعاني من خروقات امنة، هذا من جانب، ومن الجانب الاخر هناك خروقات امنية اجتماعية منها التهديدات العشائرية والتي هي في الغالب تكون في المحافظات الامنة وهدفها اما عرقلة بيئة الاعمال بحجة الاراضي التابعة لها او الابتزاز وكل ما تم ذكره سابقاً يحول دون خلق فرص عمل اضافية وبالنتيجة تساعد على امتصاص البطالة.

4-1-5 سياسات اقتصادية : وتتضمن السياسات المالية والنقدية وكالاتي:

ان من بين اهداف السياسة النقدية هو السيطرة على سعر الصرف للدينار العراقي، اذ ان المحافظة على ثبات سعر الصرف سواء اكان من خلال الادوات التقليدية كالتحكم بعرض النقد او اسعر الفائدة او الادوات الحديثة والتي منها مزاد العملة سيؤدي الى ثبات الاسعار وعدم التقلبات تقود الى استقرار الاسواق وان ذلك من شانه ان يخلق فرص عمل ويمتص جزء من البطالة، اما على صعيد السياسة المالية الذي يتم عن طريق الدولة ومن ذلك استخدام سياسة مالية توسعية وانعكاسها زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب التي تهدف الى زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الطلب على التشغيل وتقليل البطالة(**ابو السعود ،2004: 184**) لكن من سلبيات السياسة المالية التوسعية ترهل الهيكل الوظيفي الحكومي الذي يرتبط بمفهوم البطالة المقنعة وان ذلك يستدعي إعادة النظر في بنود الموازنة العامة والتحول الى موازنة البرامج والاداء التي تدعم المشاريع الصغيرة في القطاعين الصناعي والزراعي لامتصاص البطالة، فضلاً عن اعداد موازنة استثمارية مستقلة بذاتها عن الموازنات التشغيلية تستوعب الايدي العاطلة (**زكي ،1998: 441**).

4-1-6 تشريعات قانونية :

اذا ما اريد لبيئة ان تكون جاذبة للأعمال والتوظيف لابد ان تكون تشريعاتها متماشية مع الانظمة والمواثيق الدولية، كون ذلك سيتم في ضوء شفافية ووضوح لتحقيق اهداف من بينها امتصاص البطالة هذا بشكل عام، ولتشخيص الحالة عن قرب في بيئة الاقتصاد العراقي لابد من اعادة تشريع لأغلب التشريعات والقوانين المتقادمة حتى تكون متلائمة مع عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وهنا لابد من التأكيد على تشريعات تساعد القطاع الخاص الحقيقي للنهوض بالأعباء اذ من غير الممكن ان يتم تعيين كل الخريجين وذلك من شانه ان يؤدي الى تخمه في الهيكل الاداري للدولة، لكن يمكن التعويل على القطاع الخاص الحقيقي في امتصاص اعداد الخريجين العاطلين او العمالة غير الماهرة وقضايا الضمان الاجتماعي وسيرافق ذلك حزمة من التشريعات التي تحمي القطاع الخاص وتشجع دخوله بيئة الاعمال في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة.

الاستنتاجات :

1 . ان تداخل الارادة السياسية بالقرار الاقتصادي يربك عمل المنظومة الاقتصادية عموماً ويتسبب في هدر الموارد الاقتصادية، الطبيعية فضلاً عن البشرية.

2 . من خلال ما تم عرضه من بيانات وجمعها وتحليلها تبين وجود علاقة عكسية بين ظاهرة البطالة و الفئات العمرية بحيث تتزايد في الفئات العمرية الصغيرة و تتناقص في الفئات العمرية المرتفعة .

3 . للبطالة اوجه واثار خطيرة منها امنية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن الاثار السياسية هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا توجد هناك رغبة حقيقة في حل المشكلة لا بل ان الواقع يشير الى تضخم معدلاتها.

4 . ان اهم الانواع التي تميز البطالة في الاقتصاد العراقي عدة منها البطالة المقنعة وغالباً ما يكون هذا النوع داخل المؤسسات الحكومية والرسمية، فضلاً عن البطالة الموسمية وهذه ضمن فعاليات القطاع الزراعي.

5 . عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل ولا نعني هنا ان سوق العمل ينحصر بالتوظيف في المؤسسات الحكومية لابل يتعدى المفهوم للقطاع الخاص الحقيقي وامكانيته في توظيف العديد من التخصصات.

6 . الاقتراض سواء اكان داخلياً ام خارجياً بفعل الالتزامات المالية المترتبة عليه وذلك من شأنه ان يعمل على اضعاف القدرة والكفاءة، فضلاً عن اثره السيء على استدامة التنمية.

7 . يلاحظ تضاعف اعداد العاطلين عن العمل المتعلمين وغير المتعلمين على حد سواء ويعود ذلك لعدم رغبة الدولة في ايجاد حلول جذرية للمشكلة والاكتفاء بالحلول السطحية منها مساعدات صندوق الضمان الاجتماعي.

التوصيات :

توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات والتي من شأنها دفع عجلة التنمية الى الامام و التقليل من معدلات البطالة وكما مبين في ادناه :

1 . التخلص من افة الفساد و التي نخرت جسد الدولة و تسببت في هدر المال العام فضلاً عن تأثرها المباشر على حياة الفرد العراقي وقيمه الاخلاقية .

2 . تقليل الاعتماد على المورد النفطي و زيادة اسهام القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الاخرى و التي تساعد في استقطاب عدد كبير من العاملين على العكس من القطاع النفطي الذي يركز على عدد قليل من العمالة المشروطة بالمهارة .

3 .التوزيع العادل للثروة بين جميع افراد المجتمع و تقليل التفاوت بينهم ، وهو خلال اليات تقوم الدولة بأتباعها .

4. تحفيز القطاع الخاص من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة للمستثمرين المحليين و الاجانب بما يزيد من فرص الاستثمار و التشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية ، وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل و القادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة .

5. الاهتمام و التركيز على المناهج التعليمية في الجامعات والاهتمام بالتعليم التقني و ربطه بسوق العمل والابتعاد عن التخصصات التي اصبحت لا تلبي حاجة السوق ، والتي تسهم في استيعاب عدد كبير من الخريجين .

6 . ضرورة توسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب و دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة والتي تسهم بدورها في تقليل البطالة بين افراد المجتمع .

7 . تشجيع الانشطة كثيفة العمل لا كثيفة راس المال كون ذلك يؤدي الى امتصاص البطالة ويعمل على توظيف العاطلين سواء أكانوا ماهرين ام غير ذلك عن طريق ادخالهم دورات تدريبية لتطوير مؤهلاتهم العلمية ومن ثم زجهم في الاعمال.

المصادر:

اولا : المصادر باللغة العربية :

1 – الاسعد ، محمد مصطفى ،2000، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت .

2 – أمين ، سمير ،1973، التطور اللامتكافىء ،ترجمة ، غليون برهان ، ،الطبعة الرابعة ، دار الطليعة للطباعة ، بيروت.

3 – البابا ، طلال ،1983، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت .

4 – الحمش ، منير ،2002، الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق.

5 – خلف ، فليح حسن ، 1986 ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة دار الكتب لطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،

6 – داسكوبتا ، أجبت ك، 2005 ، النظرية الاقتصادية والبلدان النامية ، ترجمة النجار، يحيى غني ،بغداد ، مطبعة العمران .

7 – الدين ، عمرو محي ،1972، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

8 – الشافعي ، محمد زكي الشافعي ،1996 ، التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة .

9 – كاظم كامل علاوي ،2011 ، البطالة في العراق الواقع ، الآثار آليات التوليد وسبل المعالجة ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية المجلد الثاني ، بحث منشور .

10– كاظم ، كامل علاوي ،2007، الامن البشري في العراق ، مقاربة من وجهة نظر التنمية البشرية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد الثاني، العدد السادس.

11– كرم ، انطونيوس ،1980، اقتصاديات التخلف والتنمية ، ،مركز الإنماء القومي ، ،الكويت .

12– موسى ، خميس خلف و الشيخ راضي ، مازن عيسى ، 2000 ، التنمية الاقتصادية دار الكتب ،الموصل

13– النجار ، يحيى غني و شلاش ، أمال ،1991 ، التنمية الاقتصادية: نظريات مشاكل ، مبادئ ، سياسات ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل .

14 – الامم المتحدة والبنك الدولي،2006 ، التقديرات المشتركة لإعادة اعمار العراق، اكتوبر.

15 – بيانات البنك الدولي ، من خلال الموقع الالكتروني، www.worldbank.org/data

16– لطيف ، حسن واخرون، 2009 ، البطالة في العراق، المظاهر والاثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21.

17– مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 2010 ،التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني.

18 – منظمة الشفافية الدولية ، 2011 ، مؤشرات مدركات الفساد في العالم .

19 – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2006–2008 ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة ، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق .

20 وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2006 ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة.

21- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2008 ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة.

22- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2008، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، الفصل الرابع.

23- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،2003 ، مسح التشغيل والبطالة.

ثانيا : المصادر باللغة الانكليزية :

1 - Gerald,M-Meier, August 1975 , Leading Issues in Economic development" third edition ,Oxford University Press, New York.

2 - Office for National statistic, , Augest, 2010, How measured exactly is unemployment.